

[الطعن السادس : الوهم]

يقول الإمام الحافظ ابن حجر - يرحمه الله برحمته الواسعة - : (ثم الوهم وهو القسم السادس وإنما أفصح به : لطول الفصل إن أطلع عليه - أي على الوهم - بالقرائن الدالة على وهم راويه : من وصل مرسل أو منقطع أو إدخال حديث في حديث أو نحو ذلك من الأشياء القادحة . وتحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع وجمع الطرق فهذا هو المعلل) .

الطعن بالوهم ، وهو الطعن السادس من الطعون الموجه إلى الرواة . قال (وإنما أفصح به) - أي إنما سمي هذا الطعن ولم يكتفي بالتعداد فيقول الرابع والخامس ؛ إنما قال الوهم - : لطول الفاصل خشية أن يغفل القارئ فلا يدري ما هو الطعن السادس .

قال : (إن أطلع عليه - أي الوهم - بالقرائن وجمع الطرق فهذا هو المعلل

(

□ تعريف المعلل أو المعلل - والثاني أفصح بلام واحدة مشددة - حسب صياغ

الحافظ ابن حجر هنا هو : [الوهم الذي أطلع عليه بالقرائن وتتبع الطرق] .

□ وهناك تعريف آخر يمكن أخذه من كلام الحافظ ابن حجر للحديث المعلل ، وهو :

[الحديث الذي أطلع فيه على علة خفية تقدر في القبول مع أن الظاهر السلامة منه] .

من أين أخذنا هذا التعريف .. ؟ استنبطناه من كلام الحافظ نفسه ، عندما عرّف

الحافظ العلة في تعريف الحديث الصحيح ؛ حيث قال : [هي العلة الخفية القادحة]

إذاً فالحديث المعلل هو الذي وجد فيه علة خفية قادحة ، لكن نحن تجنبنا كلمة

علة ؛ حتى لا يقال فسّر الماء بعد الجهد بالماء ، فقلنا أن العلة هي السبب ، أي : سبب

خفي يقدر في صحة الحديث .

□ وإن أردت أيضاً أن تُقيّد التعريف فيكون أقرب إلى كلام الحافظ ومراده ، تقول :

[هو سبب خفي يقدر في القبول أطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق مع أن الظاهر السلامة


منه] ، هذا هو الحديث المعلل .

- ما هو سبب الوقوع في العلة .. ؟

هو : (الوهم والخطأ) فإذا وهم الراوي وأخطأ حَدَّثَتْ مِنْهُ هذه العلة ،
وبتعريفنا للعلة والحديث المعلّ يتبين أنه بهذا التعريف : إنما يقع في حديث الرواة الذين
الأصل في حديثهم القبول ؛ وهم مَنْ كان تامّ الضبط أو خفيف الضبط ، أي : مِمَّنْ
يُصَحِّحُ حديثه أو يُحَسِّنُ .

فالحديث المعل بناءً على هذا التعريف : يُشترط أن يكون الوهم والخطأ وقعَ من راوٍ
الأصل فيه القبول ، أما إذا وقع من راوٍ ضعيفٍ مردودٍ الحديث فلا يسمى الحديث مُعلّلاً ،
لِمَا...؟ لأننا اشتطنا أنه سبب خفي يقدح في صحة الحديث ، هذا أول أمرٍ يدلُّ على هذا
الشرط ، والراوي الضعيف شديد الضعف _ أي : مَنْ يُرَدُّ حديثه _ هذا وجوده في الإسناد
ظاهرٌ ، عندما أدرس الإسناد وأجد فيه راوياً ضعيفاً أحكم على الحديث بالردِّ ، فليس سبباً خفياً
يُرَدُّ به الحديث ؛ وإنما سبباً ظاهراً يقدح في صحة الحديث .

ثم أكدنا هذا الأمر لما قلنا في آخر التعريف (مع أن الظاهر السلامة منه) _ أي
السلامة من السبب الذي يُرَدُّ به الحديث _ فلو كان أيضاً الإسناد فيه راوٍ ضعيف ؛ لَمَّا
كان الظاهر السلامة منه بل الظاهر وقوع هذه العلة فيه ، العلة كما قلنا على هذا
الاصطلاح هي سبب خفي ، وهذا هو المراد في مبحث الحديث المعلّ ، وهو الذي استثني
أيضاً في تعريف الحديث الصحيح ، وقلنا بأن هناك استثنائين العليل الظاهرة من خلال
اشتراك العدالة والضبط واتصال السند .

(تنبيه) : هناك نقدٌ وجّه إلى عبارة الحافظ ابن حجر حيث قال الحافظ : 
(ثم الوهم أن اطلع عليه بالقرائن في جمع الطرق فالمعلل) ، حيث قيل : أن المعلل
ليس هو الوهم الذي أطلع عليه بالقرائن دائماً . إنما هو الخبر الذي وقع فيه الوهم ، هذا
صحيح .

توضيح العبارة أن يُقال : ليس المعلل وهمٌ ؛ وإنما سببُ الوقوع في العلة هو :
الوهم ، أما المعلل فهو الخبر الذي وقع فيه الوهم الذي أطلع عليه بالقرائن ، ولذلك قلنا
في تعريف المعل : هو الخبر الذي اطلع على الوهم فيه من خلال النظر في القرائن وتتبع
الطرق ، من لفظ الحافظ ابن حجر يُوهم بأن الوهم هو المعلل ، والصواب : أن الحديث

المعل : هو الذي اطلع فيه على الوهم ، هذا هو الحديث المعل ، وقلنا بأن الأصل فيه بلام واحدة لا المعلل ولا المعلول.

قال المصنف _ يرحمه الله _ : (وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً ، وحفظاً واسعاً ، ومعرفة تامة بمراتب الرواة ، وملكة قوية بالأسانيد والمتون ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن شيبه وأبي حاتم وأبي زرعة والدارقطني وقد تَقَصَّرُ عبارة المعل عن إقامة الحجّة على دعواه ، كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم) .

يقول (وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها ، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهماً ثاقباً) : نعم الحديث المعلّ هو من أدقّ علوم الحديث وأصعبها وأشدّها ، ولذلك لم يُعرف بالكلام فيه أو التصنيف فيه إلا قِلَّةٌ من الأئمة المتقدمين ، وكان العارفون به أفراداً ، وذلك يوم كانت السنة النبوية وعلومها في أزهى عصورها في القرن الثالث الهجري والرابع الهجري ، كان المتكلمون والعارفون بعلم العلل من أئمة الحديث وحفاظ الحديث قليلين جداً ، يكادون يُعدون في كل عصر على أصابع اليد ، هذا يوم أن كانت السنة في أزهى عصورها ، فليس كلُّ حافظٍ من الحفاظ من أئمة العلل ، ولا كل من عُرفَ بكثرة الرواية والإتقان والضبط من أئمة العلل ؛ بل هؤلاء أفرادٌ قلائل ، ولذلك لم يتكلم فيه إلا قليل جداً كما قال الحافظ ابن حجر هنا .

ومن أوائل من عُرف بالدقّة في هذا العلم ، إمامان ضخمان من أئمة أتباع التابعين هما : [عبد الرحمن بن مهدي ، ويحيى بن سعيد القطان] ، هذان الإمامان من أوائل الأئمة الذين عُرفوا بالتوسع في الكلام عن علل الحديث ، وهما من أئمة البصرة ، وتلقى هذا العلم عنهما الأئمة الثلاثة الذين كانوا أئمة الحديث في عصرهم ، وهم : [أحمد بن حنبل ، وعلي بن المديني ، ويحيى بن معين] ، وعلي بن المديني : أعرف هؤلاء الثلاثة بالعلل ، ويحيى بن معين : أعرفهم بالجرح والتعديل ، والإمام أحمد أعرفهم

بفقه الحديث ، وإن كانوا جميعاً من أئمة العلل ، وإن كانوا جميعاً من أئمة الجرح والتعديل ؛ لكن تميّز كل واحدٍ منهم عن الآخر بشيءٍ معين .

ثم أخذ هذا العلم عن هؤلاء الثلاثة جمعٌ من العلماء ، وعلى رأسهم : البخاري ومسلم ، وتعرفون كلمة البخاري الشهيرة التي قالها في شيخه علي بن المديني : (ما استصغرتُ نفسي عند أحدٍ إلا عند علي بن المديني) هو إمامه في العلل ، وإمامه في تمييز الصحيح من السقيم ، تلقى عنه هذا العلم ، وهو أجل من تلقى عنه هذا العلم .

وكذلك الإمام مسلم أخذ عن أحمد بن حنبل وأبو داود وغيرهم ممن كان في عصرهم ، ثم أيضاً جاءت طبقة أخرى ، ومن طبقة البخاري أيضاً أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان ، ثم جاء بعد هؤلاء طبقة أخرى كالنسائي والترمذي ، ثم جاءت طبقة بعد هؤلاء كابن خزيمة والعقيلي ، ثم في طبقة هؤلاء أيضاً كابن حبان والدارقطني وابن عُديّ ، كل هؤلاء من أئمة العلم الذين لهم مؤلفاتٌ وكتبٌ تدلُّ على تبحرهم في علم العلل ، وأنهم من أئمة الذين يؤخذ عنهم فنون هذا العلم ، وخاصة علم العلل الذي هو أدقُّ هذه العلوم .

ذكر هنا يعقوب بن شيبة ؛ لأنَّ له كتاباً في العلل ويأتي ذكر تلك الكتب التي ألفت في العلل بعد الانتهاء من هذا البحث .

ثم قال هنا المؤلف _ يرحمه الله _ بعد إيراد هذه الأسماء علي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري وابن شيبة وابن أبي حاتم وأبو زرعة والدارقطني وهو آخر من ذكر من هذه القائمة المباركة _ قال : **ﷺ** (وقد تَقَصَّرُ عبارة المعلل عن إقامة الحجة على دعواه كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم) .

يقول : بلغ علم العلل من الدقَّة ومن الخفاء إلى درجة أن المُعلِّل _ الإمام الذي يُعلِّ الحديث _ قد يُدرِكُ العلة ويعرف سبب ردِّ الحديث وهو عنده واضح بيِّن لا يشكُّ فيه ؛ لكن لدقَّة هذا الأمر ، ولخفائه وتشعب أطرافه ، ولدخوله في فنون كثيرة من فنون علم الحديث : يَجِدُ أن العبارة تقصُرُ عن التعبير عنها ، وأنه لا يستطيع أن يجد عبارات ولا كلمات تُعبِّرُ عن هذه العلة لدقتها وخفائها .

ولا يُمكن لشخص مهما حاول في بعض الأحيان أن يُعبّرَ عن معاني دقيقة ،
وأنى يجدُ إلى ذلك سبيلاً !!

ولا تظن أن ذلك من ضيقٍ في معرفة اللغة أو عدمُ معرفةٍ بأساليب العرب وإلاّ
لاستطاع الواحد أن يُعبّر ، لا ، هناك معاني دقيقة لا يُمكن للإنسان أن يُعبّر بها ولا أن
يذكرها ، ومهما حاول لا يستطيع ذلك ، ووقع ذلك في كثيرٍ من بلغاء الناس يُصَرِّحُونَ
أنهم ما استطاعوا أن يُعبّروا ما في نفوسهم ، وإنما في نفوسهم من المشاعر أو من المعاني
لا تبلغها العبارات ، ولا يمكن أن تبلغ أو أن يعبر عنها بكلام من كلام الناس المعروف ،
وهذا ليس بأمر غريب ، هذا يحصل في كلِّ علمٍ دَقَّقَ فيه مُتَعَلِّمُهُ ، وزادت خبرته فيه ،
فإنه قد يصل في كثيرٍ من الأحيان إلى أن هناك قضايا من هذا العلم لا يمكن أن تُعرف من
خلال التعبير وإنما لا بد فيها من الممارسة ، ومن أن يَشْتَغِلَ طالبُ العلم بهذا كما اشتغل
به ذلك العالم ؛ حتى يصل إلى تلك الخبرة التي وصل إليها ذلك العالم .

• وضرب هنا مثلاً بالصيرفي : وهو من أوضح الأمثلة ، ولذلك كان
المحدثون كثيراً ما يضربون مثلاً بالصيرفي الذي يميز الذهب الصحيح من الذهب المزيف
_ المغشوش _ فإنه قد تقف على قطعتين ذهبيتين ، إحداهما ذهب والأخرى مزيفة _
شبه ذهب _ فالوزن واحد ، واللون واحد ، والهيئة واحدة لا يُمكن للشخص الذي
ليست له خبرة _ أي : غير الجوهري أو الصائغ _ أن يعرف ما هو الذهب المزيف من
الذهب الصحيح ، قد تذهب إلى الصائغ فيقول لك الصيرفي الذي كان يعبرون عنه قديماً ،
تذهب له بقطعتين فيقول هذا ذهب وهذا مزيف فلو سألته : ما الدليل ..؟ هل يُمكن
أن يبيّن لك الدليل ، أي : بالصوت أو باللمس أو بأيّ وسيلة؟! لا وسيلة للعلم إلا أن
يقول لك الصائغ تعال واشتغل معي عشر سنوات ؛حتى تعرف . ففي بعض العلوم لا
يُمَيِّز بين الأمور فيها إلا بالخبرة والممارسة ؛ بل أقول هذا لا يكاد يخلو منه علم من
العلوم .

وإنما يدرك هذا الأمر : مَنْ تُخَصِّصَ ودَقَّقَ في علم من العلوم الكونية أو العلوم
الشرعية أو أي علم من العلوم، كل العلوم إذا دقق فيها الإنسان يصل فيها إلى درجة أن

بعض قضاياها لا يمكن أن يعبر عنها باللسان وإنما هي محض خبرة وممارسة ، ولا يفهمها إلا مَنْ خَبِرَ هذا العلم كل الخبرة ، ومارسه ممارسةً تامةً الممارسة الدقيقة المتعمقة .
ولذلك كان يعبر أئمة العلم دائماً عن هذه القضية _ كما قلنا _ : بأن هذا العلم كمعرفة الصيرفي ، ويقولون في بعض الأحيان كما ثبت عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: (**معرفة الحديث إلهام**) ، يقولون : ما أشبهها بالإلهام الإلهي الذي هو قسم من أقسام الوحي يقذف الله في قلب أئمة الحديث التمييز ؛ لأنهم وجدوا بالفعل أنهم غير قادرين ، هم يعرفون ويميزون ولا يشكون في ذلك ، لكن لا يجدون عبارات يمكن أن يُعبر بها عن سبب التعليل .

(**فائدة**) : هذا ليس دائماً يحصل في التعليل ، أي : ما كُلُّ حديثٍ معلل لا يمكن أن يُعبر عنه ؛ لكنه قد يصل من العمق والدقة إلى أنه لا يمكن أن يُعبر عنه .
وكثيراً من الأحيان يمكن للأئمة أن يُعبروا ويُبينوا سبب العلة ؛ لكن قد يصل في بعض الأحيان من الدقة والخفاء إلى درجة عدم القدرة على التعبير والبيان ، فإذا لم يُعبر الإمام أو سُئِل ولم يُبين لا تظن أن ذلك لعدم وضوح العلة عنده ، أو لعدم صحة هذا التعليل ؛ ولكن لخفاء هذا التعليل ، قد يكون سبب سكوته : خفاء ودقة هذا التعليل إلى درجة عدم وجود عبارات يمكن أن تبين ما هي هذه العلة .

(**شبهة**) : هنا قد تُرسخ شبهة في ذهن من لا يعرف أقدار الأئمة ، ولا عَرَف سيرتهم وأخبارهم وإمامتهم ، هذه الشبهة تقول : ما أدرانا أنهم كانوا يتكلمون بعلم ، لماذا لا يكون هذا الكلام من هذا العلم محض هوى وتشهي .. ؟ هذا الكلام يقوله مَنْ لا يعرف أقدار الأئمة وما كانوا عليه من الديانة والورع والعلم ، وتسليم الأمة لهم هذا الجانب ، ورضاها عن أحكامهم . فقد تطرأ هذه الفكرة في أذهان من لا يعرف هؤلاء الأئمة .

وقد وقعت هذه الشبهة في ذهن أحد أهل الرأي في زمن أبي زُرعة وأبي حاتم فجاء وقال لأبي زُرعة _ وثُقِلَتْ أيضاً هذه القصة عن أبي حاتم _ : فورد عن أبي زُرعة (أنه سُئِل _ أي : سأل هذا الرجل الذي هو من أهل الرأي _ قال : إنكم تتكلمون بهوى

وبتشهيه إذا جاءكم حديث يعجبكم قلتم هذا صحيح ، وإذا جاء حديث لا تريدون الاحتجاج به _ لم يعجبكم _ قلتم : هذا منكر ، هذا باطل ، هذا مُعلّ ، فأراد أن يُبين له أبو زرعة بأقصر طريق أنهم لا يتكلمون بتشهي ؛ لأن الطريق الصحيح طويل جداً ، وهو أن يقول له تعال وتعلم عليّ عشرين سنة ؛ حتى تُعرف ما أعرف ، لكنه يعرف أن هذا الرجل لن يصبر ويتجلّد في طلب علم الحديث في هذه الفترة الطويلة ، ثم قد يصبر ويتجلّد ولا يُوفق لأننا قلنا أنه علم عميق لا يدركه إلا أفراد قلائل من الناس ، فأراد أن يدلّه على طريق قصير يزيح هذه الشبهة ، فقال له : أسألني عما شئت من الأحاديث _ اجمع مجموعة من الأحاديث مائة ، مائتين ، ثلاثمائة حديث وأسألني عنها _ وسأذكر لك حكم كل حديث منها ، ثم اذهب لغيري من أهل العلم ممن لا أعرفه ولا أدري أنك ستذهب إليه وأسأله عن نفس هذه الأحاديث ، فإن اتفقت أحاديثنا في مجملها فاعلم أننا نتكلم بعلم لا بهوى ؛ لأنه لو كان الكلام بهوى لتباينت الآراء ولم تتفق ، فإذا كانت مبنية على قواعد وأسس صحيحة اتفق عليها أهل العلم ، وأما إذا كانت الأحكام بتشهي وهوى فسيختلف ، كل واحد له حكمٌ منفرد ، ففعل هذا الرجل هذا الأمر ، وذهب إلى أبي حاتم وإلى أبي زرعة وإلى عددٍ من المحدثين وسألهم فاتفقوا في جملة الأحاديث وإن اختلفوا في الألفاظ فالمعنى واحد ، هذا يقول باطل ، وهذا يقول منكر ، وهذا يقول موضوع ، وهذا يقول لا أصل له ، ولكن المؤدى واحد . فرجع إلى أبي زرعة مُعترفاً بأنهم لا يتكلمون بهوى ، ولاحظ اتفاقهم بالفعل وما ذلك كذلك ؛ إلا لأن علمهم وكلامهم مبني على علم وقواعد منضبطة ، لا بتشهي وهوى .

وهذا يدل أن هذا العلم مبني على قواعد وعلى أسس صحيحة واضحة عند أهل العلم وإن كانت من العمق والخفاء إلى درجة أنه في بعض الأحيان لا يمكن أن يعبر عنها بالكلام .

ولأئمة الحديث عبارات كثيرة فيها لطافة مثل عبارة ابن مهدي التي يقول فيها :
(إنكارنا الحديث عند الجهال كِهانة) ، يعني قوله أن الحديث منكر دون بيان سببه وقد يكون

الظاهر السلامة منه عند من لا يعرف علم الحديث يقول : كهانة ، يعني كأنه باب من أبواب الكهانة والسحر ، هذا عند الجهال .

أما عند العلماء فيدركون سبب التعليل ، وتجذون في كتب المصطلح الموسعة أمثلة للعلل الخفية التي تنفلق في قلب الناقد ويعرفها وقد يستطيع أن يعبر عنها ، ثم قد يظهر لغيره أو له هو نفسه بعد مدة من الزمن وسيلة صحيحة للتعبير عن العلة .

• وقد ذكر الحافظ ابن حجر مثلاً جليلاً جداً في كتابه " النكت على كتاب ابن الصلاح " لهذا النوع من العلة _ : (كان هناك حديث يرده أبو حاتم الرازي ويأباه قلبه ولا يعرف ما هي العلة _ أي : لا يستطيع أن يعبر عنها ، مكث زماناً وهو غير قادر على التعبير _ ثم استطاع أن يعبر عنها ويبيّن بياناً واضحاً) . وقد ذكر الحافظ ابن حجر مثلاً طويلاً لذلك وشرحه الحافظ ابن حجر ، وبعد أن انتهى منه ، قال عبارته الشهيرة التي يبيّن فيها أنه يلزم المتأخرين تقليد المتقدمين في هذا الباب ، والتسليم لهم بأنهم أهل الخبرة الكاملة بهذا العلم .

الكتبُ المصنّفةُ في العِلَلِ

- (١) من أقدم كتب العلل وأشهرها " كتاب العلل " لعلي بن المديني .
- (٢) وأيضاً للإمام أحمد كلامٌ في العلل منشورٌ في مجموعة من كتبه ، مثل **كتاب العلل** ومعرفة الرجال " لابنه عبد الله بن الإمام أحمد ، و **كتاب العلل** ومعرفة الرجال " لأبي بكر المروزي ، و **كتاب العلل** ومعرفة الرجال " للميموني
- (٣) وجمع جملةً من هذه الأقوال للإمام أحمد : الخلال في كتاب **الجامع مسائل الإمام أحمد** ، ويوجد قطعة من هذا الكتاب أو مختصر من الكتاب بعنوان : **المنتخب من العلل** " لابن قدامة " ، في هذا الكتاب عبارات وتعليلات للإمام خاصة .

(٤) ذكر أيضاً هنا في كتاب الحافظ ابن حجر : البخاري _ يعني من أئمة العلل _ كلام الإمام البخاري في العلل منشور في مجموعة من كتبه ؛ لكن أشهر كتبه التي اعتنى فيها ببيان العلل القادحة : كتاب **التاريخ الكبير** " وهو كتاب في التراجم وبثّ الكلام عن العلل وأكثر فيه من بيانها .

(٥) أيضاً هناك كتاب فيه تفصيلات للإمام البخاري كثيرة ، وهو كتاب **العلل الكبير** " للترمذي ، جُلُّ الكتاب عبارة عن أسئلة من الترمذي للبخاري في علل الأحاديث ، يسأل الترمذي شيخه البخاري عن أحاديث ويُبين له البخاري عللها ، وهو كتاب مطبوع أكثر من طبعة ، ووصف بالكبير ؛ لأن للترمذي كتاب آخر وهو : "العلل الصغير" المطبوع في آخر " الجامع " والذي شرحه ابن رجب في كتاب " شرح علل الترمذي " أما العلل الكبير فلم يُشرح ؛ لأنه عبارة عن أحاديث يبين عللها الإمام البخاري غالباً .

(فائدة) : كتاب العلل الكبير للترمذي أصله غير مرتب ، فجاء أحد العلماء ورتبه على الأبواب ؛ ولكنه في الأصل غير مرتب على الأبواب الفقهية ، فرتب أحد العلماء على الأبواب : الأحاديث المعللة في كتاب الطهارة ، المعللة في الصلاة ثم الزكاة وهكذا.. إلى أن انتهى من أبواب العلل .

(٦) ذكر هنا أيضاً يعقوب بن شيبه وله كتاب اسمه **المسند المعلن** " المسند المعلن " ويلقب عند العلماء بالمسند الفحلي من الفحولة ، هذا الكتاب ابتدأ بتصنيفه يعقوب ابن شيبه ثم توفي ولم يتمه ، ثم _ وللأسف الشديد _ فُقدَ غالبُ الكتاب وما بقي منه إلا ورقات يسيرة ، طُبعت قطعة من هذه الورقات في جزء صغير جداً ، والباقي منه مخطوط لم يطبع بعد .

(٧) جُمعَ كلام أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين ، وجمعه ابن أبي حاتم (عبد الرحمن بن محمد بن إدريس) في : **كتابه العلل** " ، وهو من أجل كتب العلل وأهمها ؛ لأنه جمع كلام إمامين من كبار أئمة العلل ، وهما : كلام أبيه أبي حاتم وكلام أبي زرعة

الرازي ابن خالة أبيه ، وهو مرتبٌ على الأبواب الفقهية وهو متفرّد في هذا الباب وهو الكتاب الوحيد الذي رُتّبَ عن الأبواب .

(٨) الدار قطني ، وللدار قطني أضخم كتاب في العلل على الإطلاق **العلل** " علل الأحاديث النبوية " وهو كتاب ضخم موسوعي ، طبع الكتاب في أحد عشر مجلداً حتى الآن ولم يُكْمَلْ بعد ، بل لو اكتمل لجاء في عشرين مجلداً، مرتب على المسانيد ، على أسماء الصحابة ، والعجيب أن هذا الكتاب أملاه الدار قطني حفظاً من صدره ، عشرين مجلداً في أعرق علم من علوم الحديث أملاه حفظاً وليس هذا فقط ، كان يُمكن أن يُقال أنه يحفظ في البيت ثم يأتي ويُملي على الطلاب كل درس !! لا ، لم يكن طريقة إملائه الكتاب بهذه الصورة ؛ بل كان عن طريق أسئلة تُوجه إليه فيجيب عنها ، لا ندري كم يذكر له في كل مجلس ! والذي ذكر هذا الكلام الذي كان يسأله ، وهو أبو بكر البرقاني شيخ الخطيب البغدادي ، سأل الخطيب البغدادي شيخه أبو بكر البرقاني قال له : هل صحيح أن الدارقطني أملى العلل حفظاً فقال له البرقاني : أنا الذي كنت أسأله ، يُسأل الدارقطني عن الحديث فمباشرةً يبتدأ الدارقطني يُدَكِّرُهُ بطرق الحديث ، رواه فلان وفلان وفلان واختلف على فلان فرواه متصلاً وفلان رواه مرفوعاً وفلان زاد اللفظ الفلاني وفلان لخصّ اللغة الفلانية ، ويبدأ يذكر طرق الحديث واختلاف الرواة وما شابه ذلك ، كلام لو بيّن المصادر والمراجع لكان عجباً من العجب أن يصل لهذه النتائج .

(فائدة) : هل يُمكن أن يستغني الإنسان عن جهود الدار قطني مع وجود مثل الحاسب الآلي والبرامج التي ضُمّت ألوف الكتب والمصنفات والأسانيد ..؟ كتاب العلل للدار قطني لن يزيده الحاسب الآلي إلا علماً بجهلٍ ، فكم من حديث أعلمه الدار قطني وذكر له من الطرق ما لا نجدّها في كتاب من الكتب ، لا من خلال الحاسب الآلي ولا من خلال البحث والتقصّي خارج الحاسب الآلي ، هناك طرق كثيرة _ طرق الدارقطني واختلافات لا يقف عليها في شيء من الكتب المتوفرة بين أيدينا ، مطبوعها ومنسوخها _ مما يدل على سعة هؤلاء العلماء وأنهم فاقوا ما يمكن أن يتصوّر ، ولذلك لما ذكر الإمام الذهبي قصة إملاء الدارقطني لهذا الكتاب قال : هذا يقتضي أن الدارقطني أحفظ أهل

الدنيا ، هذا الدارقطني الذي كان يقول إذا أردت أن أعرف قصور علمي نظرت في "مستخرج أبي بكر الإسماعيلي" ، ومستخرج أبي بكر الإسماعيلي هو الذي حذا فيه وقلد فيه البخاري فما بالكم بعلم البخاري .

ما بالكم إذاً بعلم علي المدني الذي كان البخاري لا يستصغر نفسه إلاً عنده؟! أنا أقصد من ذلك بيان جلالة هؤلاء العلماء ، وإلى أن معارضتهم أو مناقضتهم أو مخالفتهم في الحكم عن حديث _ لا أقول ليس بالأمر الهين _ بل هو أصعب من نقل جبل من مكانه إلى آخر ، يجب أن تُدرك هذا تماماً ، لا تخالف إماماً من الأئمة إلاً وأنت مستحضرٌ لجلالة هذا الإمام ، أئمة العلل الذين كانوا يدركون بالإلهام معرفة صحيح السنة من سقيمها ، لا يمكن أن يعارضوا بأوهام وبمجرد جمع طرق تظن أنك أول من توصل إليها ، هذا تجرء ليس في محله .

(٩) من أهم الكتب التي لم تذكر في هذا الصياغ **كتاب المسند** " لأبي بكر البزار (أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار) الذي طبع جزء من مسنده بعنوان **البحر الزخار** " .

منهجه : كتاب مسند البزار من المسانيد المعللة مثل مسند يعقوب بن شيبه يُبين فيه العلل ، ويتتبع كل حديث يذكره تقريباً ببيان غرابته أو العلة التي حصلت فيه ، والمخالفات التي وقعت فيه ، فهو من مظان الغريب _ كما قلنا _ عندما تكلمنا عن الغريب قلنا من مظان الغريب كتاب " مسند البزار " وهو أيضاً من مظان علل الحديث . (١٠) أيضاً من مظان العلل : كتب المجروحين الموسعة ، ويأتي في قمتها وعلى رأسها **كتاب الكامل** " لابن عدي ، فإنه تكلم فيه كثيراً عن علل الأحاديث ، وكتاب "كتاب الضعفاء" للعقيلي المشهور بالضعفاء الكبير ، وكتاب " المجروحين " لابن حبان .

وإن كان ليس فيه توسع " الضعفاء " للعقيلي " كتاب الكامل " لابن عدي خاصة أنه غالباً يذكر من يرد حديثه مطلقاً خلافاً لـ " الكامل " لابن عدي فإنه قد يذكر الثقة

الذين لهم بعض الأوهام ، فهنا يظهر إيراد العلل ، لأننا قلنا : أن العلة بالمعنى الدقيق أنها الظاهر السلامة منه ، وإنما العلة الخفية دون البينة الواضحة .

هذه أشهر مظان الحديث المعل ، ويبقى هناك كتب كثيرة لا تخلو من الكلام في العلل ، بل لا يكاد يوجد كتاب من كتب السنة الكبيرة الضخمة إلا ويعتني علماء الحديث ببيان العلل فيه ؛ لأن علم العلل يجري في دَمِ الحديثين ، وقد تجد هذا ربما في "صحيح البخاري" : يُورد الحديث لبيان علته ، كما بيّن ذلك الحافظ ابن حجر في مواطن كثيرة من الحذف . وكذلك بين مسلم في مقدمته : أنه إنما ربما أورد الحديث لبيان علته ، وكذلك يفعل ابن حبان وابن خزيمة ، فإن كان هذا يقع في الكتب التي أشرت فيها الصيحة فمن باب أولى أن يقع فيما سواها . وأبو داود بيّن في "رسالته إلى أهل مكة" وفي كتابه "السنن" : أنه يُبين العلل وربما أعلّ الحديث وسكت عن بيان علته خوفاً من العامة ؛ لأنهم لا يُدرِكون العلل . وهذا سببٌ ثانٍ لسكوت الأئمة عن التعليل ، بمعنى أنه قد يسكت الإمام عن التعليل لأحد سببين :

- أولهما : لدقة المعاني .

- ثانيهما : أنه قد يسكت عن التعليل خشية أن يُسبب شبهة أو شكاً أو ريباً في قلوب الجاهل ، مع أنه قادرٌ على التعبير ؛ لكن يفهم أن عقول الناس لا تدرك هذه العلة ، ومن سنة السلف : (أن تُحدث الناس بما يعقلون أتريد أن يكذب الله ورسوله) . وبعض العلل لا يبين لكل أحد وإنما يُبين لأهل العلم فقط .

وكذلك في المشتبه "والسنن الكبرى" للنسائي مليءٌ بالتعليل ، فعموم كتب الحديث يوجد فيها تعليل ، لكن التي يُكتب فيها التعليل : هي الكتب المتخصصة والكتب التي ذكرناها لكم آنفاً ، وبهذا نكون قد انتهينا من مبحث الحديث المعلّ .

[الفصل السابع : المخالفة]

قال (ثم المخالفة وهو القسم السابع إن كانت واقعه بسبب تغيير السياق أي سياق الإسناد ، فالواقع فيه ذلك التغيير هو مدرج الإسناد وهو أقسام :

الأول : أن يروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة فيرويه عنهم راوٍ فيجمع الكل على إسناد واحد من تلك الأسانيد ولا يبين الاختلاف .

والثاني : أن يكون المتن عنده راوٍ إلا طرفاً منه فإنه عنده بإسناد آخر ، فيرويه راوٍ عنهم تماماً للإسناد الأول . ومنه أن يسمع الحديث من شيخه إلا طرفاً منه فيسمعه عن شيخه بواسطة ويرويه راوٍ عنه تماماً بحذف الواسطة .

الثالث : أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين فيروييهما راوٍ عنه مقتصراً على أحد الاسنادين أو يروي أحد الحديثين بإسناده الخاص به لكن يزيد فيه من المتن الآخر مما ليس في المتن الأول .

الرابع : أن يسوق الراوي الإسناد فيعرض له عارض فيقول كلاماً من قبل نفسه فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد فيرويه عنه كذلك ، هذه أقسام مدرج الإسناد .

مخالفة الراوي لغيره لها أحوال :

الحالة الأولى : المخالفة بتغيير السياق _ سياق الإسناد أو المتن _ وهو المسمى :

المدرج .

الحالة الثانية : كالتقديم والتأخير : فالمقلوب ، أو بتبديل النقاط وما شابه ذلك :

فالمصحف والمحرّف وهكذا...

[مَبْنِيٌّ فِي الْمَدْرَج]

- الإدراج في اللغة: (إدخال الشيء في الشيء على وجه المماسّة أو القُرْبِ ممّا يؤدي إلى الإخفاء غالباً) والإدراج ليس مطلق الإدخال ، أي : لا تقل الإدراج هو الإدخال ، فإنك لا تقول مثلاً أدرج الرجل في الساحة أو البهو العريض ، وإنما تقول أدرجت الكتاب في الدرج ، أو إذا وضعت ورقة بين الكتاب تقول أدرجت الورقة في الكتاب فهو ليس مطلق الإدخال وإنما هو إدخال على وجه الممارسة والقرب يؤدي إلى الإخفاء .

ولذلك نقول أدرج الميت في القبر أو في اللحد ؛ لأنه فيه إخفاء ، هذا المعنى تماماً هو المراعى في المعنى الاصطلاحي للإدراج .

- الإدراج في الاصطلاح _ عند الحافظ ابن حجر في تعريفه _ : [هي المخالفة

بتغيير السياق] .

والمدرج قسمان :-

الأول : (مدرجُ الإسناد) .

الثاني : (مدرجُ المتن) .

فإن كنت تُعرّف مدرج الإسناد تقول : المخالفة بتغيير سياق الإسناد ، وإذا كنت

تُعرّف مدرج المتن ، تقول : المخالفة بتغيير سياق المتن . تُقيّد بالإسناد أو بالمتن ، وإذا

أطلقت تكون شاملة لكلا القسمين .

- هناك تعريف آخر أوضح بالدلالة على المقصود وهو أن تقول : [أن يدخل الراوي في الحديث - خطأ من الروايات - ما ليس منه بالنسبة للطريق الذي يروي به دون تمييز واضح] .

شرح التعريف : (أن يدخل الراوي في الحديث الذي يروي به خطأ) : هو إدخال كما قلنا استخدمنا المعنى اللغوي في التعريف الاصطلاحي ، يُدخل في الحديث الذي يروي به ما ليس منه خطأ - لا على وجه عمد - فالإدراج لا يقع بالتعمد. إذا تعمّد الراوي أن يدخل في الحديث ما ليس منه قاصداً ذلك ، أي : قاصداً الإيهام فإنه يكون كذاباً ، وتكون هذه الزيادة موضوعة لا تسمى مدرجة ، وإنما يُقال عن هذا الحديث الذي وقع فيه هذه الزيادة يقال عنها موضوعة ، مثل حديث : " لا سَبَقَ إِلَّا إِلَى نَصْلِ أَوْ خُفٍّ أَوْ حَافِرٍ أَوْ جَنَاحٍ " .

هنا الراوي تعمد زيادة هذه اللفظة ، ولذلك وصف هذا الحديث بأنه موضوع ليس مدرجاً .

ثم قلنا (من الروايات) فلا بد أن تكون الزيادة التي أدخلت موجودة في رواية أخرى من الروايات ؛ لأنها لو لم تكن موجودة في رواية أخرى لكانت وهماً وخطأ لا تُسمى مدرجة ، ونجد أن العلماء لا يصفون كل وهم بأنه إدراج ، وإنما يصفون ما كان مأخوذاً من رواية أخرى وأدخل في رواية أخرى - يعني روايتين - وهو ليس منها ؛ هذا هو الذي يُسمى بالإدراج : إدخال شيء في شيء - كما قلنا في التعريف اللغوي - . فإما أن تكون هذه الزيادة وهذه اللفظة لا علاقة لها بالروايات ولم ترد في شيء من الروايات ، إذا وقعت خطأ فيقال لها : وهم وخطئ ولا يُقال لها إدراج .

ثم أقول (للطريق الذي يروي به) : أي هي خطأ بالنسبة للطريق الذي يروي به . قد تكون صحيحة ثابتة عن النبي ﷺ لكن في حديث آخر ، وبإسناد آخر وبوجه آخر ؛ لكن هذا الحديث الذي يروي به الراوي أدخل فيه هذه الزيادة خطأ وهي ليست منه ، فلا يلزم من حكمه على الحديث بأنه مُدرج أن تكون هذه الزيادة لا تثبت أبداً عن النبي ﷺ ، قد تكون ثابتة من وجه آخر ؛ لكن في هذا الوجه ومن هذا الطريق هي غير ثابتة .

ثم أقول (دون تمييز واضح) هذا قيدٌ مهم ؛ لأنه إذا ميّز الراوي كلامه عن كلام النبي ﷺ لا يُسمى الحديث مدرجاً ، بمعنى أنه لو ذكر الحديث من كلام النبي ﷺ ثم قال وأنا أقول شرحاً لهذا الحديث كذا وكذا وكذا ، هل يحق لنا أن نعتبر هذا الحديث مدرجاً ... ؟

فهنا لم يدخل شيئاً في شيء آخر ، ويُن أن الكلام الذي أضافه : من عند نفسه وليس بكلام النبي ﷺ ، فهذا لا يسمى مدرجاً ، لا بد أن يكون الإدراج بغير تمييز واضح. هذا التعريف أيضاً فيه بعض القضايا لكن نتركها .
قلنا بأن الإدراج قسمان : إدراج في الإسناد ، وإدراج في المتن .
ومدرج الإسناد أربعة أقسام _ كما ذكر الحافظ ابن حجر هنا _ ، ومدرج المتن ثلاثة أقسام .

[أقسام مدرج الإسناد]

القسم الأول : **⌘** (أن يروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة ، فيرويه عنهم راوٍ فيجمع الكل على إسناد واحد من تلك الأسانيد ولا يُبين الاختلاف) .

⌘ صورة هذا القسم : يكون هناك مجموعة من الرواة رواوا حديثاً واحداً ، لكل واحدٍ منهم إسناداً ، الحديث واحد عن صحابي واحد واللفظ واحد ؛ لكن لكل واحد منهم إسناد فيأتي راوٍ ويقول : حدثني فلان وفلان وفلان ويذكر واحداً من تلك الإسانيد لهذا الحديث ، مع أن لكل واحد منهم ربما كان إسناد يختلفُ به عن الآخر .
مثال هذه الصورة : حديثٌ رواه الثوري عن واصل بن حيان ومنصور والأعمش _ كلهم هؤلاء الثلاثة وهم شيوخ الثوري يروي عنهم _ عن أبي وائل عن عمرو بن

شرحيل عن ابن مسعود _ رضي الله عنه _ أنه سأل النبي ﷺ أي الذنب أعظم ؟ قال :
 " أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً وَهُوَ خَلَقَكَ ... " الخ الحديث .

توضيحه : هذا الحديث جمع فيه الثوري ثلاثة من شيوخه وهم واصل بن حيان
 ومنصور والأعمش : أنهم يروون الحديث عن أبي وائل عن عمرو بن شرحيل عن ابن
 مسعود عن النبي ﷺ ، جاء جماعة من العلماء ورووا هذا الحديث عن أبي وائل عن
 عمرو بن شرحيل عن ابن مسعود ، الثوري يروي الحديث عن واصل بن حيان
 والأعمش ومنصور ثلاثة هؤلاء الشيوخ عن أبي وائل عن عمرو بن شرحيل عن ابن
 مسعود ، فذكر الثوري في روايته عن هؤلاء الثلاثة أنهم يروون الحديث عن أبي وائل
 عن عمرو بن شرحيل عن ابن مسعود ، أدخل عمرو بن شرحيل بين أبي وائل وبين
 ابن مسعود في جميع الروايات ، والصواب أن واصل بن حيان لم يكن يروي الحديث على
 هذه الصورة بل كان يرويه عن أبي وائل عن ابن مسعود مباشرة لم يكن يذكر عمرو بن
 شرحيل في الوسط بين أبي وائل وابن مسعود ، واثنين منهم من شيوخ الثوري كانوا
 يذكرون عمرو بن شرحيل بين أبي وائل وابن مسعود ، جاء الثوري ودمج بين الروايات
 أدرج روايات الأسانيد بعضها في بعض ، وروى الحديث عن هؤلاء الثلاثة عن أبي وائل
 عن عمرو بن شرحيل عن ابن مسعود عن النبي ﷺ .

طبّق هذا المثال على الصورة التي ذكرها الحافظ ابن حجر : أن يروي جماعة
 الحديث بأسانيد مختلفة فيرويه عنهم راوٍ فيجمع الكل على إسناد واحد من تلك الأسانيد
 ولا يبين الاختلاف ، أي لو أن الثوري وهم لقال مثلاً بعد إيراده الحديث عن هؤلاء
 الثلاثة : إلا أن واصل بن حيان لم يذكر عمرو بن شرحيل بين أبي وائل وبين ابن
 مسعود ، لو قال ذلك لما حصل إدراج ؛ لأنه فصل وبين ، لكن لما روى روايات وسكت
 : أوهم أن هؤلاء الثلاثة روه على هيئة واحدة ، والصواب أنهم لم يروه على هيئة
 واحدة بل كان لواصل بن حيان فيه رواية خاصة لم يرويها الآخرون .

القسم الثاني: (أن يكون المتن عند راوٍ لا طرفاً مظه فإظه عظه بإطناد آخر فيرويه راوٍ عنه تاماً بالإسناد الأول ، ومنه أن يسمع الحديث من ثليخه إلا طرفاً مظه فيطمعه هن شيخه بواسطة ، فيرويه راوٍ عنه تاماً بحذف الواسطة) .

صورة هذا القسم : أن يكون الحديث كأنه عبارة عن قسمين والمتن عبارة عن طرفين : حديث طويل وله ثبته ، هذه التثمة لم ترد في رواية ، لم يوجد حديثاً أو إسناداً يجمع الحديث بكلا الطرفين ، وإنما وجود الطرف الأول عند بعض الرواة وبعض الأسانيد والطرف الثاني عند بعض الرواة بأسانيد أخرى فيأتي الراوي ويذكر أحد هذه الأسانيد ويجمع الطرفين بإسناد واحد .

- مثال هذه الصورة : حديث رواه زائدة وشريك من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال : (لأنظرن صلاة النبي ﷺ كيف يصلي قال : فنظرت إليه فكبر فرفع يديه إلى أن قال : _ ذكر الحديث ، صفة صلاة النبي ﷺ ورفع يديه في التكبيرات _ قال : فجننت بعد ذلك في زمان فيه بردٌ عليه جل الثياب تحرك أيديهم من تحت الثياب) . كلمة (فجننت بعد ذلك في زمان فيه برد) : هذه هي التي أدرجت في هذا الإسناد .

الصواب أن هذه الزيادة : جننت في زمان فيه برد إلى آخره ، هذه إنما يرويها عاصم بن كليب عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهل بيته عن وائل بن حجر ، الزيادة الأخيرة هذه لم ترد في رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر ، وإنما جاءت من رواية عاصم بن كليب عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهل بيته عن وائل بن حجر ، فجاء الراوي وأخذ عنه زائدة وشريك كلاهما : وهما فأخذ هذه الزيادة وأدخلها في رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر .

القسم الثالث: (أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإطنادين مختلفين فيرويه راوٍ عنه مقتصر على أحد الإسنادين أو يروي أحد الحديثين لإسناده الخاص به لكن يزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في المتن الأول) .

❧ صورة هذا القسم : أن يكون هناك مثنى مختلفين لحديثين متباينين ، هذا من حديث صحابي وهذا من حديث صحابي آخر ، فيأخذ الراوي شيئاً من ألفاظ الحديث الثاني ويذكرها في متن الحديث الأول .

- مثال هذه الصورة : حديث سعيد بن أبي مريم عن مالك عن أنس مرفوعاً : " لَا تَبَاغُضُوا وَلَا تَحَاسِدُوا وَلَا تَدَابُرُوا وَلَا تَنَافَسُوا " ، كلمة (ولا تنافسوا) لم تأتي في حديث أنس بن مالك أبداً ؛ وإنما جاءت في حديث لأبي هريرة من رواية مالك أيضاً عن الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : " إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ ، هَإِنِ الظَّنُّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ وَلَا تَدَابُرُوا وَلَا تَنَافَسُوا " فكلمة ولا تنافسوا لم تأتي في حديث أنس من رواية مالك عن الزهري عن أنس ، وإنما جاءت من رواية مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، فهي في حديث آخر يختلف عن الحديث الأول تماماً ، تذكروا أن المحدثين إذا اختلف الصحابي يعتبرون الحديث حديثاً آخر ولو اتفق في جُلِّ اللفظ أو في كل اللفظ ، مادام الحديث من صحابي آخر يُعتبر الحديث منفصلاً تماماً .

القسم الرابع : ❧ (أن يسوق الراوي الإسناد ، فيعرض له عارض ، فيقول كلاماً من قبل نفسه فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد فيرويه عنه كذلك) .

❧ صورة هذا القسم : أن يبدأ الراوي بذكر الإسناد ثم بعدما ينتهي من ذكر الإسناد كاملاً يلتفت ويكلم أحد الناس كلاماً ما ، لا يقصد أن هذا الكلام الذي ذكره له علاقة بالإسناد ، بل أنه كلام منفصل ليس له علاقة ، كمثال ما لو تذكر شيئاً ، أو حصل حادث أمامه فتكلم في كلامه ، بعض الذين في المجلس يظنون أن الكلام الذي ذكره هو متن ذلك الإسناد الذي ساقه أولاً ، فيروون هذا الكلام _ الذي ذكره هذا الشيخ من قبل نفسه _ على أنه من كلام النبي ﷺ بذلك الإسناد الذي ساقه الشيخ قبل ذلك .

- مثال هذه الصورة : هو عن الثابت بن موسى الزاهد الذي سبق ذكرنا له في مبحث الحديث الموضوع ، حديث " من كثرة صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار " وقلنا قصته مع شريك لما كان يروي ذكر الإسناد ، ثم بعد أن انتهى الإسناد دخل عليه ثابت بن موسى الزاهد ، كان شريك يقول حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر ثم وقف ، وقف لأنه وجد أحد الزهاد دخل عليه وهو ثابت بن موسى الزاهد وكان زاهداً كثيراً قيام الليل ، وسمته صالح ، وعلاماته علامات الخير والفلاح ، فلما رأوه داخلاً قال : من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه في النهار . يقصد هذا الزاهد ، فهذا الزاهد ما إن أكمل طريقه من المسجد وخرج وكان قد سمع الإسناد وهو داخل ؛ فخرج محدثاً الناس يقول : حدثنا شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي ﷺ أنه قال : " من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار " هذا الحديث لا شك أنه لا يثبت عن النبي ﷺ وأنه حديث موضوع ، بمعنى أنه كذبٌ على النبي ﷺ ؛ لكن راويه لم يقصد الوضع .

■ فهو من أمثلة الموضوع بغير تعمد ، وهو من أمثلة المدرج لأنه وقع خطأً ووهماً بغير قصد الكذب على النبي ﷺ .

قال المصنف - رحمه الله - : (وأما مدرج المتن فهو أن يقع في المتن كلام ليس منه ، فتارة يكون في أوله وتارة في أثنائه وتارة في آخره وهو الأكثر ، لأنه يقع بعطف جملة على جملة ، أو بدمج موقوف من كلام الصحابة أو من بعدهم بمرفوع من كلام النبي ﷺ من غير فصل . فهذا هو مدرج المتن)

هذا هو القسم الثاني من أقسام الإدراج : وهو مدرج المتن .

قال : (أن يقع في المتن كلام ليس منه) يقع في كلام النبي ﷺ المنسوب إلى النبي ﷺ ما ليس منه ، وإنما هو مأخوذ من رواية أخرى أو من كلام الصحابي أو من

كلام التابعي ؛ فأدخل ضمن كلام النبي ﷺ ، حتى أُوهم أنه من تنمة الحديث . هذا هو مدرج المتن .

[أقسام مدرج المتن]

القسم الأول : (الإدراج في أول المتن) : وله أمثلة ، من أشهرها : حديث أبي هريرة _ رضي الله عنه _ عن النبي ﷺ أنه قال : " اسْبِغُوا الْوُضُوءَ ، وَيَلِّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ " .
الكلمة المدرجة هي : كلمة (اسبغوا الوضوء) ، في هذا الحديث هي من كلام أبي هريرة ، وإن كانت ثابتة عن النبي ﷺ من وجوه أخرى من غير حديث أبي هريرة ؛ لكن في هذا الحديث هي مدرجة ، وقصة ذلك : أن أبي هريرة جاء ووجد الناس يتوضئون فقال : اسبغوا الوضوء فإني سمعت النبي ﷺ يقول : " ويل للأعقاب من النار " فوهم أحد الرواة لما سمع هذا الحديث من أبي هريرة وظن أن عبارة : اسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار ، كلها من كلام النبي ﷺ .

القسم الثاني : (الإدراج في آخر المتن) : مثاله : حديث أبي هريرة _ رضي الله عنه _ " لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ أَجْرَانِ ، فَلَوْلَا الْحُجُّ وَالْجِهَادُ وَطُرُأُطِي فَلَوِدِدْتُ أَنْ أَكُونَ عَبْدًا مَمْلُوكًا " ، الحديث وقع فيه إدراج في آخره ، فالكلمة التي قالها النبي ﷺ وسمعا أبي هريرة منه هي الجملة الأولى : " للعبد المملوك أجران " أما عبارة (فلولا الحج والجهاد وبر أمتي لوددت أن أكون عبداً مملوكاً) هذه من كلام أبي هريرة وليست من كلام النبي ﷺ . وهذا مدرج في آخر المتن ، بعدما انتهى أدرج فيه كلاماً ليس منه .

القسم الثالث : (الإدراج في أثناء المتن) : وله أمثلة متعددة ، منها : حديث غار حراء في " البخاري " في قصة بدء الوحي لما قالت عائشة : " وَكَلَّمَ النَّبِيَّ ﷺ يَتَحَفَّثُ اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعَدَدِ " .

جاء في " صحيح البخاري " قال : (والتحنت التعبد) هذا مدرج في أثناء المتن ، هذه الكلمة جاءت شرحاً من كلام الزهري لكلام عائشة _ رضي الله عنها _ بأن التحنن هو : التعبد .

مثال آخر : حديث " مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ أَوْ أَنْشِيَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ " ، فالحديث عن النبي ﷺ " من مس ذكره فليتوضأ " ؛ لكن كلمة (أو أنشيه أو مرفقيه) مدرجة من كلام عروة بن الزبير

ثم يقول : (لأنه يقع بعطف جملة على جملة أو يدمج موقوف من كلام الصحابة أو مَنْ بعدهم بمرفوع من كلام النبي ﷺ لغير فصل) .
سبق أن بيَّنا : أن بعض الكلام السابق المدرج ، بعضه من كلام الصحابة مثل حديث : " اسبغوا الوضوء " و" فلولوا الحنك والجهاد وطرأطي " هذا من كلام أبي هريرة ، والتحنث والتعبد من كلام الزهري ، ومن مس ذكره وأنشيه من كلام عروة بن الزبير ، فقد يكون الكلام المدرج من كلام الصحابي ، وقد يكون من كلام التابعي فمن جاء بعده ، فهذا هو مدرج المتن .

قال المصنف - رحمه الله - : (ويدرك الإدراج بمرور رواية مفصلة للقدر المدرج مما أدرج فيه ، أو بالتنصيص على ذلك من الراوي ، أو من بعض الأئمة المطلقين ، أو باستحالة كون النبي ﷺ يقول ذلك) .

[طُرُقُ فَصْلِ الْإِدْرَاجِ]

- كيف نعرف أن هذا المتن مدرج ؟
باستخدام إحدى الطرق التالية :
الطريقة الأولى : يقول : **هـ** (ويدرك الإدراج : بمرور رواية مفصلة للقدر المدرج مما أدرج فيه) .
صورته : هو أن تأتي رواية موضحة للقدر المدرج ، فتأتي الرواية التي أدرج فيها كلام النبي ﷺ مع غيره ، ثم يقف على رواية أخرى بعد أن ينتهي الراوي من سياق كلام النبي ﷺ يقول مثلاً : وقال أبو هريرة كذا وكذا وكذا ، فَيُيَسِّنُ لنا أن القدر الذي ساقه بعد ذلك من كلام أبي هريرة لا من كلام النبي ﷺ .
مثاله : حديث التشهد المشهور ، الذي كان سبباً خلاف طویل بين الحنفية والجمهور: بماذا تنتهي الصلاة ، بالتسليم أم تنتهي بالنهاية من التشهد ..؟ في رواية من أحاديث ابن مسعود - رضي الله عنه - لما روى التشهد أن النبي ﷺ عَلَّمَهُ التشهد بعد

أن ذكر أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، في الرواية جاء : " **هَذَا** **فَعَلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ فَإِنْ شِئْتَ فَقُمْ وَإِنْ شِئْتَ فَاقْعُدْ** " أي : بعدما ذكر التشهد الذي علمه النبي ﷺ لابن مسعود قال : فإذا فعلت ذلك قضيت صلاتك فإن شئت فقم وإن شئت فاقعد ، احتج الحنفية بهذا الحديث على أن الصلاة تنتهي بنهاية التشهد ، وإنه لو أحدث قبل السلام فصلاته صحيحة ، ورد الجمهور عليهم : بأن هذا الحديث بهذا اللفظ مدرجٌ من كلام ابن مسعود لا من كلام النبي ﷺ ، فإن الحديث توقف عند قول النبي ﷺ أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، فقد روى عن ابن مسعود جماعة أنه بعد ذكر التشهد قال : قال ابن مسعود : (فإذا فعلت ذلك فقد قضيت صلاتك فإن شئت فقم وإن شئت فاقعد) ، ففصلوا القدر المدرج من كلام النبي ﷺ وبينوا أن العبارة الأخيرة من كلام ابن مسعود لا من كلام النبي ﷺ .

مثالاً آخر : حديث أبي هريرة الذي ذكرناه آنفاً " **للعبد المملوك أجران** " جاء بيان التفصيل بلفظ آخر حيث قال الراوي : للعبد المملوك أجران والذي نفس أبي هريرة بيده ، النبي ﷺ يقول والذي نفس أبي هريرة بيده ! هذا غير معتاد ، المعتاد أن يقول والذي نفسي بيده ، فبيّنت هذه الرواية أن هذا اللفظ وما بعده من كلام أبي هريرة .


الطريقة الثانية : قال **📖** (بالتنصيص على ذلك من الراوي نفسه) ، مثاله : حديث ابن مسعود _ رضي الله عنه _ أنه قال : " **مَنْ جَعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً دَخَلَ النَّارَ** " .

الحديث المدرج " **مَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ شَيْئاً دَخَلَ النَّارَ وَمَنْ لَمْ يَشْرِكْ بِاللَّهِ شَيْئاً دَخَلَ الْجَنَّةَ** " روى بعض الرواة عن ابن مسعود بهذا اللفظ .

جاء بعض الرواة ممن أتقن هذه الرواية وحفظها فروى الحديث : " **هَلَنْ جَظِلَ لِلَّهِ نِدَاءُ دَخَلَ النَّارَ** " قال ابن مسعود : وأخرى أقولها من عند نفسي ولم أسمعها من الرسول ﷺ (**مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَجْعَلْ لِلَّهِ نِدَاءً دَخَلَ الْجَنَّةَ**) التفصيل واضحٌ وبيّن ، بل نفس الصحابي بيّن أن هذا الكلام من عند نفسه وأنه لم يسمعه من النبي ﷺ .

الطريقة الثالثة : قال **📖** (أو من بعض الأئمة المطلعين) وهذه الطريقة هي التي صُنِفَتْ فيها كتب الإدراج .

فائدة : كل هذه الأمثلة التي ذُكرت : هي مذكورة في هذه الكتب _ كتب الحديث المدرج _ .

الطريقة الرابعة : قال :  (أو باستحالة كون النبي ﷺ يقول ذلك) .
مثاله : حديث " والذي نفسي بيده لولا الحج والجهاد وبرُّ أمي لوددت أن أكون عبداً مملوكاً "

- ما هو وجه الاستحالة في هذا الحديث ؟..
قوله (وبرُّ أمي) ونعرف أن النبي ﷺ توفيت أمه وهو طفل صغير ، قبل أن يُبعث فكيف يقول لولا الحج والجهاد وبرُّ أمي ، فلم تكن في يوم من الأيام أمُّ النبي ﷺ عائقاً بينه وبين الحج والجهاد ؛ لأنها توفيت قبل فرض الحج والجهاد ، وقبل أن يبعث النبي ﷺ ، بل قبل أن يتزوج النبي ﷺ ، بل قبل أن يبلغ النبي ﷺ ، فهذه اللفظة لو لم تأتي الرواية التي تبين أنها من كلام أبي هريرة ، لعرفت أنها ليست من كلام النبي ﷺ ؛ لاستحالة أن يكون هذا الكلام صدر من النبي ﷺ ، هذا أوضح مثال لهذه الطريقة .

قال المصنف _ يرحمه الله _ : (وقد صَنَّفَ الخطيب في المدرج كتاباً ونخصته وزدت عليه قدر ما ذُكرَ مرتين أو أكثر والله الحمد) .

الكتب المصنفة في الإدراج

(١) "الفصل للوصل المدرج في النقل" للخطيب ، وهو أول كتاب مفرد في الإدراج ، وهو كتاب مطبوع في مجلدين، وهو أول كتاب في الإدراج شاملٌ لإدراج المتن وإدراج الإسناد .

(٢) ثم جاء الحافظ ابن حجر كما ذكر فلخص كتاب الخطيب وزاد عليه مرتين أو أكثر ، واسم كتابه "تقريب المنهج بترتيب المدرج" ؛ لكن كتاب الحافظ ابن حجر بالنسبة لنا نحن اليوم من الكتب المفقودة لا نعرف عن مكان وجوده شيئاً ، لا مخطوطة ولا مطبوعة ؛ لكن مما يُخَفِّفُ حسرتنا على هذا الكتاب : أن السيوطي اطلَّع على كتاب الحافظ ابن حجر وانتخب منه مدرج المتن فقط ، أي : كتاب الحافظ ابن حجر أخذ منه مدرج المتن ، والإسناد تأخذه من مثل كتاب الخطيب .

(٣) فجاء السيوطي واختار من كتاب الحافظ ابن حجر مدرج المتن فقط، وزاد زيادات يسيرة _ كما ذكر في المقدمة _ في كتاب سماه : "المدرج إلى المدرج" يعني : الطريق الموصل إلى معرفة المدرج ، وهو مطبوع ، وهو خاص بمدرج المتن كما ذكرت .

(٤) وجاء أحد العلماء المعاصرين ورتب كتاب السيوطي ؛ لأن كتاب السيوطي ليس له أي ترتيب أبداً لا على المسانيد ولا على الأبواب . فجاء أحد العلماء المغاربة الذين كانوا أحياء إلى فترة قريبة : وهو عبد العزيز بن صديق الغماري، فرتب كتاب السيوطي في كتاب سماه : "تسهيل المدرج إلى المدرج" ، رتبه على المسانيد وهو مطبوع . هذا هو الذي ألف في الحديث المدرج حسب علمي .

(أ.هـ)

